



مملكة البحرين  
وزارة الاشغال، شؤون البلديات  
والتخطيط العمراني



ادارة الثروة النباتية

عرض حول:  
برنامج التعدادات الزراعية في جولة  
التعداد 2020

16-19 مايو – أيار 2016

# مقدمة :

يتم حاليا الاعداد والتحضير لمشروع التعداد الزراعي الشامل الذي تنوي الوزارة تنفيذه خلال المرحلة المقبلة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). ويأتي الغرض من إجراء هذا التعداد لحصر الحيازات الزراعية بما فيها من محاصيل خضرية، وفاكهة، ونخيل، وعمالة وري وصرف، واعداد الماشية والدواجن والآلات الزراعية، وبيانات عن الحائز وغيرها من البيانات المتعلقة بالأنشطة الزراعية. ويهدف إلى الحصول على بيانات دقيقة وشاملة عن وحدات الانتاج الزراعي، وتكمن أهمية هذه البيانات في إجراء التخطيط السليم للتنمية الزراعية والاجتماعية في المملكة وكذلك أهميتها في إجراء الدراسات والبحوث واكتشاف المعوقات التي يمكن التغلب عليها للنهوض الزراعي. هذا وقد تم اجراء آخر تعداد زراعي شامل في العام 1980.

## التعداد الأول: العام 1941

- أجري التعداد الأول لدولة البحرين بأسلوب العد الفعلي (إحصاء نفوس سكان البحرين) في مطلع العام 1941 الموافق لعام 1359 هـ وقد تم العد في ليلة واحدة 22 يناير ولم تكن هناك إحصاءات دقيقة عن عدد سكان البحرين قبل هذا التعداد.
- اشتمل هذا التعداد على بيانات محدودة اقتصرت على عدد السكان بحسب النوع والجنسية والمنطقة إلى جانب عدد البيوت، واستبعد المواطنون الغائبون عن البلاد.

## التعداد الثاني: العام 1950

تم اتباع النهج نفسه المتبع في تعداد 1941، حيث استخدمت الطريقة الفعلية لحصر السكان ويقصد بها عد جميع الأفراد الموجودين في البلاد ليلة التعداد وكان ذلك في مارس 1950.

وتم في بداية الأمر ترقيم البيوت والمباني ومن ثم تقسيم المدن الكبيرة إلى مناطق، وقد انهي المحصون عملهم حوالي منتصف الليل، وعادوا إلى مراكزهم ليسلموا سجلاتهم، واشتمل هذا التعداد على بيانات أكثر تفصيلاً مقارنة بالتعداد السابق.

ومن خصائص هذا التعداد انه اشتمل على بيانات إضافية أكثر تفصيلاً وأفضل تبويبا كالحالة الزوجية، الحالة العملية، نوع المؤسسة التي يعمل فيها الفرد إلى جانب عدد الأسر في البيت الواحد.

كما أتاحت الخبرة المكتسبة في السنوات السابقة فرصة ملموسة في عملية تنظيم التعداد كما تم التعاون مع شركة نفط البحرين المحدودة لتسهيل مهمة إعداد الجداول النهائية.

## التعداد الثالث: العام 1959

تم تنفيذ هذا التعداد في شهر مايو، وكان كل محصٍ يقوم بعمله في القسم الذي عهد به في كل ليلة مع مراعاة راحة المواطنين، وكإجراء تنظيمي تم تقسيم البلاد إلى أربع مناطق، وأذيعت بيانات عن الإحصاء بواسطة إذاعة البحرين اللاسلكية تهدف إلى تنوير الرأي العام وشرح الغرض الذي تتوخاه الحكومة من الإحصاء، واشتمل هذا التعداد على بيانات إضافية أكثر تفصيلاً وأفضل تبويباً.

## التعداد الرابع: العام 1965

جاء تنفيذ التعداد الرابع لدولة البحرين كنتيجة للتطور فتقرر إجراؤه في 13 فبراير / شباط العام 1965 بفارق خمس سنوات تقريبا، والهدف منه الحصول على بيانات تفصيلية عن خصائص الأفراد والأسر والوحدات السكنية.

تم تقسيم البحرين إلى سبع مناطق وبدأ التعداد عصر الثالث عشر من فبراير ما بين الساعة الرابعة والنصف حتى غروب الشمس، أما في المدن ما بين الساعة السابعة والتاسعة والنصف ليلا.

طبق في هذا التعداد نظام الرموز على جداول (استمارات) الإحصاء وذلك لتسهيل عمليات التبويب والتصنيف في آلات العد التابعة لشركة نفط البحرين.

## التعداد الخامس: العام 1971

تم تنفيذ التعداد الخامس للسكان والمساكن لدولة البحرين في الثالث من أبريل/ نيسان العام 1971، وهو التعداد الأول الذي يشرف عليه جهاز إحصائي عرف باسم (مكتب الإحصاء) الذي أنشئ في أكتوبر/ تشرين الأول العام 1967. ومن الأسباب التي دعت إلى إجراء هذا التعداد قرب استقلال البحرين سياسياً مما ينتج عنه حدوث تغييرات كبيرة في خصائص السكان، والذي اقتضى تطبيق نظام تسجيل المواليد والوفيات، وتم تنفيذ تعداد العام 1971 بناء على خطة مدروسة وبإشراف بحرينيين متخصصين، وقد أنيطت مهمة تخطيط وتنفيذ التعداد إلى مكتب الإحصاء، الذي بدأ بحصر السكان مساء الثالث من أبريل/ نيسان، وتم تحديد الساعة المناسبة لزيارة كل بيت باستخدام أسلوب العد النظري لحصر السكان.

من خصائص هذا التعداد هو إضافة بند نوع وملكية الوحدة السكنية ونظراً إلى توافر الخبرة وصغر مساحة الدولة إضافة إلى توافر العدد الكافي من الكوادر الفنية وتوافر الحاسب الآلي لإعداد النتائج وتعاون أفراد المجتمع في الإدلاء بالبيانات لم تتم مواجهة عقبات.

## التعداد السادس: العام 1981

تم تنفيذ تعداد 1981 بعد مرور عشر سنوات على التعداد الخامس وجاء تنفيذ هذا التعداد بعد إجراء دراسة على التعدادات السابقة والوقوف على نقاط الضعف بها، كما جاء كنتيجة للتطور السريع الذي شهدته البلاد. وتحقيقا لتوفير المعلومات الإحصائية لكل وزارات الدولة ومؤسساتها لتتمكن من وضع الخطط المستقبلية. وقامت حكومة البحرين بسن التشريع الذي يخول إدارة الإحصاء للقيام بإجراء التعدادات السكانية، الذي تجسد بإصدار المرسوم بقانون (7) لسنة 1977 الذي يعطي الصلاحية إلى إدارة الإحصاء بوجوب جمع البيانات الإحصائية والتعدادية ونشرها بصورة تجميعية لتستغل في الأغراض الإحصائية والتخطيطية. كما نص القانون على وجوب المحافظة على سرية البيانات الفردية، وشدد على عدم استخدامها لغير الأغراض الإحصائية. وما يميز هذا التعداد اتباع أسلوب العد الفعلي وأسلوب العد النظري معا لجمع البيانات، واشتمل التعداد على بنود جديدة تميزت بوجود عدد المعوقين والهجرة الداخلية والخارجية، كذلك قامت الإدارة بوضع عدة أسئلة تتعلق بالمساكن.



## التعداد السابع: العام 1991

في ذكرى اليوبيل الذهبي للتعداد الأول في يناير 1941، الجهاز المركزي للإحصاء أجري التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت في العام 1991 والذي يعتبر سابع تعداد يتم تنفيذه خلال نصف قرن من الزمان. وقرر الجهاز المركزي للإحصاء أن يكون تعداد 1991 شاملاً يتضمن السكان والمساكن ولأول مرة سيشتمل على المباني والمنشآت شعوراً من الجهاز لأهمية توفير قاعدة بيانات اقتصادية مستقاة بطريقة الحصر. وتم القيام بهذه الأربعة تعدادات في آن واحد مستخدمين استمارة واحدة شاملة مطبوعة، كما تم استخدام نظام التحليل الإحصائي لمعالجة وتبويب وجدولة وتحليل البيانات وتخزينها وللمساعدة في عمل الرسوم البيانية وكتابة التقارير إلى جانب قياس المؤثرات الإحصائية.

## التعداد الثامن: العام 2001

آخر إحصاءات المملكة التي تمت في عهد عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة هو تعداد سكان البحرين في العام 2001 ، وبهذا التعداد انتقلت المملكة إلى مرحلة جديدة في مراحل إجراء التعدادات السكانية، فبدأت أجهزة الدولة تركز على استخدام التكنولوجيا الحديثة والاعتماد ولو بشكل جزئي على قواعد البيانات الضخمة وشبكة الربط الحكومية الإلكترونية، ووفقاً للنتائج النهائية لعملية التعداد فقد أظهرت ازدياداً مطرداً في عدد السكان وصل إلى 650 ألفاً منهم 405 آلاف نسمة بحرينيون في حين بلغ عدد السكان غير البحرينيين 244 ألف نسمة.

## التعداد التاسع: العام 2010

يُعدّ تعداد هذا العام الذي انطلق 27 أبريل 2010 التعداد التاسع في تاريخ المملكة ويأتي متوافقاً مع اشتراطات ومعايير الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بدقة حصر أعداد السكان الموجودين في لحظة معينة داخل حدود المملكة وتوفير خصائص السكان والمساكن والمنشآت والزراعة واستخدامها في رسم السياسات الاستراتيجية التنموية والاقتصادية والاجتماعية وقد شارك في التحضير والاعداد لمشروع التعداد الزراعي الشامل خبير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) محمود مصطفى نظيف، ويعتبر تعداد هذا العام مختلفاً عما سبقه من تعدادات حيث يعتمد على السجلات الإدارية لمؤسسات الدولة إضافة لعينة المسح الأسري بالعينة التي تشمل 15 ألف عنوان والتي تم اختيارها بطريقة عشوائية، ويأتي تنفيذ تعداد هذا العام التزاماً بقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته الثانية والعشرين بمسقط في العام 2001 وتزامناً مع بدء دول المجلس إجراء التعداد السكاني لكل دولة حيث يقضي القرار بتوحيد الفترات الزمنية لإجراء التعدادات العامة في هذه الدول. ويهدف التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت والزراعة 2010، إلى توفير الإحصاءات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتغذية السياسات التنموية للبحرين بالمعلومات، وسيحصر أعداد السكان والمساكن والمنشآت ويوفر البيانات عن خصائصهم لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

بخصوص المسح الزراعي للعام 2010م :

تمت الاستعانة بتقنية جديدة استخدمت لأول مرة في مملكة البحرين، وهي تقنية الاستشعار عن بعد عن طريق الأقمار الصناعية من خلال تصوير المملكة بواسطة القمر الصناعي الأميركي ( GeoEye) الذي يتميز بدقته العالية البالغة 41 سم مما ساعد في الحصول على بيانات دقيقة، وتعتبر هذه الدقة هي الأعلى جودة على النطاق التجاري العالمي وأن التصوير الجوي تم خلال الفترة من يناير إلى مارس 2010، وبعد التصوير تم معالجة الصور الفضائية بواسطة الخبرات المتقدمة في مجال الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية المتوفرة بالجهاز المركزي للمعلومات، الأمر الذي مكن من حصر مساحة الرقعة الخضراء بالمملكة وتحديد التكلفة التي توفرها هذه التقنية التي تمتاز بإمكانية الإحصاء في فترة قياسية مقارنة بالطرق التقليدية.

# نبذة مختصرة حول اخر تعداد زراعي شامل سنة 1980م :

هو التعداد العام الثاني في تاريخ البحرين -الاول عام 1974- .

## الاهداف :

المشاركة في التعداد الزراعي العالمي

توفير معلومات حديثة ووافية عن الحائزين والمالكين للحيازات الزراعية  
وانواعها واحجامها وطبيعة المحاصيل التي تزرع بها والحيوانات  
والدواجن المتواجدة فيها ,

## الوحدة المسؤولة عن جمع البيانات :

وحدة الاحصاء والتسويق الزراعي وهم عبارة عن 6 موظفين ومسئول  
مباشر يتابع العمل وينظمه .

## الطرق المتبعة والتوقيت الزمني :

قام الموظفون بقياس المساحات تحت المحاصيل كل حسب موسمه ، وقد  
استغلت الفترة بين موسمين لجمع البيانات حول الحيوانات والطيور في  
المزرعة . وقد تم جمع البيانات خلال الفترة من 01/11/1979 الى  
31/10/1981م .

# الاعمال التحضيرية للتعداد :

تم الاستعانة بالخرائط الحقلية لتحديد مواقع الحيازات اضافة الى تصميم الاستثمارات الخاصة بجمع البيانات .

البيانات التي تم حصرها :

المساحة الكلية للحيازة والمساحات الاخرى داخل الحيازة

المساحات تحت الخضروات الشتوية

المساحات تحت الخضروات الصيفية

اعداد وانواع الحيوانات والدواجن

عدد النخيل واشجار الفاكهة

المساحات تحت الاعلاف

مصادر المياه وعدد الآبار

عدد مضخات المياه وسيارات الشحن والرشاشات

البيانات المتعلقة بالقوى العاملة في الزراعة والآلات الزراعية ووسائل الري

والصرف والاسمدة

شكراً لكم